تسري هذه الأحكام على العلاقة بين البنك العربي (البنك) وأي عميل من عملاء البنك (العميل) يتقدم بطلب إصدار بطاقة فيزا إلكترون ، وتعني العبارات والكلمات التالية ما يلي (صيغة المذكر أينما وردت تشمل المؤنث أيضاً)-:

التعريفـــات:

الأحكام والشـروط:

الأحكام والشروط التي تبين طريقة استخدام بطاقة فيزا إلكترون وحقوق والتزامات كل من العميل والبنك وأي تعديل قد يطرأ عليها.

الـبنـــك :البنك العربي.

العميـــل :الشخص الطبيعي أو المعنوي ويشمل لفظ المفرد المثنى والجمع أيضاً والذي يحتفظ بحساب لدى البنك ويتم إصدار بطاقة فيزا إلكترون رئيسية له ، ويكون مسؤولاً عن أية بطاقة/بطاقات فرعية تصدر بناءً على طلبه ويوافق البنك على إصدارها.

الحســـاب :الحساب المفتوح باسم العميل.

البطـاقـــة :بطاقة فيزا إلكترون الصادرة من قبل البنك .

البطاقة الرئيسيـة :هي البطاقة التي تصدر باسم العميل لدى البنك بنـاءً على طلبـه ووفقاً لهـذه الأحكام.

البطاقة الفرعيـة :هي البطاقة التي يصدرها البنك بناءً على طلب العميل لاستعمال الشخص الذي يحدده ، وتصدر هذه البطاقة الفرعية وفق الأسس المنصوص عليها في هذه الأحكام.

حامـل البطاقـة :أي شخص يحمل بطاقة فيزا إلكترون الرئيسية/ الفرعية الصادرة عن البنك العربي بناء على طلب العميل.

استعمال البطاقة :عمليات شراء البضائع والحصول على الخدمات من المحلات التجارية أو السحب بواسطة البطاقة على أجهزة الصراف الآلي أو السحب نقداً من البنوك المشتركة مع مؤسسة فيزا الدولية.

الرقـم السـري :هو الرقم الذي يصدره البنك لحامل البطاقة الرئيسية أو البطاقة الفرعية ، والذي يمكنّه من استعمال أجهزة الصراف الآلي التي تحمل إشارة (VISA) للسحب النقدي والاستفسار عن رصيد بطاقته في كافة أنحاء العالم ، وعلى أجهزة التفويض الآلي (POS) التي تقبل الأرقام السرية .

المصـــاريف :وتشمل تكاليف و / أو رسوم الطوابع وأجور ونفقات البريد والهاتف والتلغراف والتلكس والفاكس والنقل والسفر وفرق العملة والعمولة والفوائد وسائر العمولات ونفقات التحصيل وكل أنواع المصاريف البنكية الأخرى والرسوم والغرامات وأتعاب المحاماة والخبرة التي يدفعها البنك وأية رسوم يتكبدها البنك بسبب إصدار البطاقة أو استعمالها حسب المقرر للمنطقة .

1. تصدر بطاقة فيزا الكترون رئيسية باسم العميل صاحب الحساب أو فرعية باسم الشخص الذي يحدده العميل ويوافق عليه البنك وفي كلا الحالتين يكون العميل هو المسؤول عن أي حركات تتم بموجب البطاقات الرئيسية أو الفرعية بما فيها المحافظة على البطاقات والأرقام السرية وبأي خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة سوء استعمال البطاقات أو الأجهزة.

2. يتم إعلام العميل بالوسائل الإلكترونية المتاحة بقرب انتهاء بطاقة الفيزا إلكترون الخاصة بالعميل ويتوجب على العميل زيارة أي من فروع البنك العربي حال انتهاء صلاحية البطاقة وذلك لإصدار بطاقة جديدة بدلا من البطاقة منتهية الصلاحية.

3. إنَ إصدار البنك للبطاقات لا يعني التزام البنك بمنح أي ائتمان للعميل حيث يتوجب على العميل توفير الرصيد الكافي في حسابه لتغطية سحوباته وأي قيود قد تنشأ عن استعماله للبطاقة، دون إخلال بحق البنك بقيد أي حركات على أي من حسابات العميل وفي حال عدم وجود أرصدة كافية في حساب العميل يحق للبنك كشف أي من حسابات العميل مع سريان فائدة مدينة تُحدد من قبل البنك.

4. إنَ البطاقات تصدر طبقا للقوانين والأنظمة المحلية وحسب الاتفاق مع شركة فيزا الدولية التي تعتبر هي وشروط وأحكام الشبكات المحلية التي تربط أجهزة الصراف الآلي للبنوك المحلية نافذة المفعول.

5. تتيح بطاقة فيزا إلكترون للعميل استعمال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك العربي محلياً (ATMs) وإجراء عمليات السحب والإيداع النقدي، وإيداع الشيكات والتحويل بين الحسابات وتسديد الفواتير وطلب دفتر شيكات وكشف حساب عادي بالبريد وطلب كشف حساب مختصر والاستفسار عن الرصيد وإيداع التعليمات وتغيير الرقم السري وأية خدمات مصرفية أخرى مستقبلية بالإضافة لاستعمال أجهزة الصراف الآلي في معظم دول العالم التي تحمل إشارة Plusأو Electronأو Visaللسحب النقدي والاستفسار عن الرصيد، وتتيح له البطاقة أيضا الشراء من المحلات / مراكز الخدمات التجارية محلياً وعالمياً (التاجر) من خلال استعمالها على أجهزة نقاط البيع (POSالتي تحمل إشارة(Visa Electron) ، (بطاقة القيد الفوري) والتي تقبل / تفوض الحركة فور حدوثها بعد قيد مبلغها مباشرة إذا كان المبلغ متوفراً على حساب العميل الرئيسي الذي تصدر عليه البطاقة و / أو أية حسابات أخرى تابعة للعميل لدى فروع البنك يحق له السحب منها وفق الترتيب الذي يجريه مع البنك بواسطة أي من أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك وفقاً لطريقة الاستعمال المقررة أو أي تعديل قد يطـرأ عليها (الحساب).

6. يوافق العميل على الحد الأقصى لمبلغ السحب اليومي النقدي / الشراء وإنّ هذا الحد قابل للتغيير دون الحاجة لإشعار مسبق.

7. إن أي إشعار من العميل بفقدان البطاقة أو الرقم السري أو طلب وقف الخدمة يجب أن يكون عاجلا فور تحقق السبب الموجب لذلك ويجب أن يتضمن هذا الإشعار ظروف فقدان البطاقة أو سرقتها أو سبب وقف الخدمة، و يجب ايقاف البطاقة فورا حال تبليغ العميل بفقدانها ، حيث ان العميل غير مسؤول عن الحركات التي تتم على البطاقة بعد قيامه بالتبليغ عن فقدان البطاقة.

للبنك أن يصدر بطاقة بديلة للعميل ولا يجوز للعميل في مثل هذه الحالة استعمال البطاقة السابقة إذا عثر عليها.
9. يتحمل العميل مصاريف وعمولات إصدار البطاقة وتجديدها أو إصدار بدل فاقد أو بطاقات تابعة كما يتحمل أي عمولات أو مصاريف أخرى تترتب على استخدامها.
10. يقر العميل بأن التقارير المستخرجة من نظام الصراف الآلي ونقاط البيع هي بينة مقبولة لإثبات الإيداعات والسحوبات والحركات وهي المرجع الوحيد للإثبات بين العميل والبنك.
11. يتحمل العميل أي خطأ قد ينشأ عن قيامه بإيداع / تحويل أي مبلغ بالخطأ في حساباته / حسابات الغير.
12. إنّ العبرة في قيمة المبالغ المودعة هو للمبلغ المودع فعلاً وليس لما يدونه العميل من بيانات عند الإيداع ويفوض العميل البنك بقيد المبلغ المودع فعلاً.
13. إذا وجد أي اختلاف بين المبلغ الذي تم قيده عند السحب النقدي والمبلغ الذي استلمه العميل فعلاً أو لم يتسلم العميل أي مبلغ يتوجب على العميل إشعار البنك خطياً بذلك في يوم العمل التالي على أبعد تقدير، وبخلاف ذلك لن يكون البنك مسؤولاً تجاه العميل عن أية فروقات، وتكون نتائج عمليات الجرد التي يجريها البنك هي المرجع في الحكم على صحة إدعاء العميل بالنقص.
14. في حال وجود حركة على كشف الحساب يدعي العميل أنه لم يجرها فحق له الاعتراض عليها، وفي حال ثبوت حقه في المطالبة، فلن يتم قيد المبلغ لحساب العميل إلا بعد تحصيله فعلياً من البنك المحصل وقيده في حساب البنك، علماً بأن فترة التحصيل قد تستغرق شهرين حسب أنظمة فيزا الدولية، أما في حالة عدم ثبوت حق العميل بالمطالبة فيستوفي البنك المصاريف والأجور نظير أتعابه أو نظير دفعه أي مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأي جهة أخرى.
15. يحق للعميل الاعتراض على الحركات المنفذة على حساباته من خلال جهاز الصراف الآلي خلال فترة (60) يوما من تاريخ تبليغه ببيانات الحركة.
16. يجب ابلاغ العميل فورا بالعمليات المالية التي تم تنفيذها على حساباته باستخدام بطاقة الفيزا الكترون الخاصة به باستخدام وسيلة فعالة مثل الرسائل القصيرة"SMS
17. بالإضافة الى الشروط الواردة تطبق الانظمة والتعليمات الخاصة باستخدام الوسائل الالكترونية التي تصدر بالاستناد الى القوانين السارية المفعول بما في ذلك اي تعديلات قد تطرأ عليها وتعتبر ملزمة لكلا الطرفين.
18. يتحمل العميل أي خطأ قد ينشأ عن قيامه بإيداع / تحويل أي مبلغ بالخطأ في حساباته / حسابات الغير وعلى البنك إشعار العميل بالطريقة المتفق عليها مع العميل ، كما يجوز للبنك تصحيح الأخطاء التي تحدث في التحويلات الإلكترونية لأموال دون تفويض مسبق من العميل ودون تحميل العميل أي مصاريف او فوائد أو عمولات نتيجة خطأ في القيود الإلكترونية إذا كانت هذه الاخطاء تتعلق بعكس مبلغ أو جزء منه سبق ان تم قيده لحساب او على حساب العميل خطأ.
19. إنَ البيانات التي تظهر على شاشة أجهزة الصراف الآلي تعتبر جزءاً من شروط التعامل ويعتبر قول البنك فيها هو البينة المقبولة لإثبات هذه الشروط.
20. إذا تمكن الغير من الاطلاع على الرقم السري أو تسليم البطاقة للغير أو ترك النقود في أجهزة الصراف حتى وإن تم عرضاً أو صدفةً أو بسبب السهو هو خطأ يتحمل العميل كافة النتائج المترتبة عليه.
21. إنّ عدم كفاية رصيد العميل أو تجاوزه للحد المقرر من البنك للسحب / الشراء أو تجميد الحساب أو الحجز عليه أو إيقاف العمل بالبطاقة بناءً على إشعار العميل أو من قبل البنك أو عدم توفر معلومات حديثة عن الحساب بواسطة جهاز الصراف الألي أو عدم كفاية المبالغ الموجودة في جهاز الصراف أو ما قد يطرأ عليه من أعطال فنية أو تعذر إجراء العملية التي طلبها العميل أو عدم قبول الغير التعامل بالبطاقة أو النقص في البضائع أو الخدمات التي يطلبها / يجريها العميل باستخدام البطاقة لا يرتب على البنك أي مسؤولية أو التزام.
22. إنّ استخدام البطاقة في عمليات الشراء من شأنه أن يجعل العميل مسؤولاً عن الحركات التي تتم متى تم استخدام الرقم السري أو وقّع العميل على قسيمة الشراء ويلتزم العميل بالاحتفاظ بنسخة عن تلك القسائم ليقوم بتدقيقها مع كشف حسابه وللتأكد من صحة المبالغ الواردة فيه.
23. يحق للبنك إيقاف بطاقة فيزا إلكترون وإصدار بطاقة جديدة للعملاء في حال ورود حركات مشكوك بصحتها ضمن التقارير الصادرة عن فيزا الدولية و/أو جميع أعضاء فيزا الدولية و/أو التقارير الداخلية للبنك العربي.
24. تظهر حركات البطاقات الرئيسية / الفرعية على كشف الحساب حسب دورية إصداره ضمن الحركات التي تمت على حساب العميل بالعملة المحلية / الأجنبية مبيناً تفاصيل الحركة ويعتبر إرسال هذا الكشف على عنوان العميل المعتمد بأنه تبليغ قانوني للعميل، ويعتبر الكشف صحيحاً ما لم يتلقَ البنك اعتراضاً خطياً من العميل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال الكشف.
25. يدرك العميل تماما بأن التعامل بهذه الوسائل يتطلب منه إدخال أرقام سرية ، كما يدرك أيضا أهمية المحافظة على الأرقام التي يستخدمها باعتبارها من وسائل التعريف عليه وتقوم مقام حضوره شخصياً، وأنه يمكن للغير إجراء عمليات غير مشروعة في حال تسرب تلك الأرقام إليه سواء نتيجة الإهمال أو الخطأ أو السهو أو قيام العميل باطلاع الغير عليها.

26. إذا رغب العميل باستلام كل من بطاقة فيزا إلكترون أو الرقم السري الخاص بها بواسطة البريد العادي فإنه يتحمل كافة المصاريف التي قد تترتب على هذه الخدمة.
27. تتوقف الخدمة آليا في حال قيام العميل بتكرار إدخال الرقم السري بشكل خاطئ أكثر من العدد المسموح به وعليه مراجعة فرعه لتفعيل الخدمة.
28. يجوز للبنك إذا كان الحساب مشتركاً ويدار بتوقيع منفرد إصدار بطاقة مستقلة لكل شريك في الحساب (بطاقة رئيسية والأخرى فرعية) ، ويعتبر الشركاء جميعاً مسؤولين بالتكافل والتضامن تجاه البنك ووفقاً لخيار البنك ، عن أية التزامات قد تترتب عن استعمال أي من هذه البطاقات. وينطبق ذات الحكم في حالة إصدار بطاقة فرعية للشخص المسمى في طلب إصدار البطاقة الفرعية.
29. بالنسبة للعملاء الذين يحتفظون بمراسلاتهم لدى البنك ، يتوجب عليهم مراجعة الفرع الذي يحتفظ بالمراسلات لديه لاستلام كشف الحساب دون تأخير ، للتأكد من صحة الحركات ، وذلك لحفظ حقه بالمطالبة بالحركات التي لم يجرها (إن وجدت) حسب إجراءات وتعليمات فيزا الدولية ، ولا يعتبر البنك مسؤولا في حال عدم تمكن العميل من المطالبة بقيمة هذه الحركات بسبب تأخره في استلام الكشف.
30. تصدر البطاقة المجددة دون رقم سري (حسب قرار المنطقة) ، حيث يمكن استعمال الرقم السري الصادر أول مرة.
31. لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم تقبل البطاقة من قبل الغير، وكذلك فإن أي نزاع ينشأ بين العميل والغير لا يؤثر على حقوق البنك تجاه العميل في تسديد الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة و/أو المتعلقة بها، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أي عيب أو نقص في البضائع والخدمات التي يحصل عليها العميل من خلال استعماله للبطاقة.
32. تستوفى عمولة شهرية بناءً على قرار إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (حسب المنطقة) مقابل مزايا وخدمات بطاقة فيزا إلكترون.
33. تستوفى عمولة على حركة السحب النقدي والاستفسار عن الرصيد (حسب المنطقة) كما تستوفى عمولة تبديل عملة عند استعمال البطاقة خارج بلد الإصدار ، شاملة العمولات التي تتقاضاها فيزا الدولية على كل حركة.
34. يحق للبنك في أي وقت يشاء ودون الرجوع للعميل أن يُعدل أسعار العمولات الخاصة ببطاقة فيزا إلكترون (عمولة السحب النقدي/ عمولة تبديل عملة/ عمولات الشبكة المحلية (إن وجدت) إلخ....) سواء بالزيادة أو بالتخفيض ويصبح التعديل نافذاً من تاريخ إشعار العميل به بكتاب يُرسل له بالبريد العادي على عنوانه المعتمد لدى البنك.
35. تحتسب فيزا الدولية قيمة الحركة بالعملة المحلية إذا تمت خارج بلد الإصدار باستعمال سعر التبديل لعملة الشراء حسب الأسعار السائدة عالمياً بتاريخ حدوثها ، ويفوض العميل البنك لشراء العملة الأجنبية لتسديد كافة التزاماته الناتجة عن استعمال البطاقة.
36. بكون عنوان العميل لغايات التبليغ هو العنوان الذي يحتفظ به العميل لدى البنك ويلتزم العميل بإبلاغ البنك عن أي تعديل يطرأ عليه.
37. يكفي لإثبات الحركات الناشئة عن استخدام البطاقة والرصيد تقديم البنك كشفاً للحساب مستخرجاً من الحاسوب ولا يكون البنك ملزما بتقديم أصول فيش السحوبات و / أو الحركات التي أجراها العميل ، كما وتعتبر القيود التي ترد للبنك من فيزا الدولية وشركات خدمات الدفع صحيحة وبينة مقبولة من العميل وملزمة له ما لم يكن قد تقدم باعتراض وفقا لما جاء بنص البند رقم 14.
38. لا يجوز للعميل استعمال البطاقة لشراء خدمات / بضاعة تتنافى مع القوانين السائدة في الدول المعنية (مثل المقامرة / مواد ممنوعة).
39. يدرك العميل أنه يمكن تفعيل / إيقاف البطاقة فورا من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت ، وأن تفعيل البطاقة يتم فقط عندما تكون البطاقة بعهدة العميل.
40. يقر طالب الإصدار بعلمه بمخاطر استعمال البطاقة لغايات الشراء أو طلب الخدمات عبر الانترنت أو البريد أو الهاتف والمتمثلة باحتمالية كشف معلومات البطاقة السرية للغير وما قد يترتب عليه من احتمالية استعمال البطاقة بصورة غير مصرح بها ويلتزم طالب الإصدار بإبلاغ البنك فوراً حال علمه بأي استعمال غير مصرح به للبطاقة ليتسنى للبنك وقف البطاقة، ويعتبر العميل مسؤولاً عن كامل عمليات استعمال البطاقة غير المصرح بها وذلك إلى حين تمكن البنك من إيقاف البطاقة بناء على بلاغ طالب الإصدار.
41. يتوجب على طالب الإصدار الانتباه إلى أن استعمال رقم البطاقة للاشتراك بخدمات شهرية من خلال شبكة الإنترنت قد يؤدي إلى القيد على بطاقته بمبالغ شهرية ، و سيكون العميل مطالباً بقيمة ما تقيد على بطاقته من اشتراكات شهرية في حال لم يتم الغاء الاشتراك من قبله.
42. يحق للبنك تعديل جميع أو أي من هذه الأحكام والشروط في أي وقت من الأوقات ومن حين لآخر ويصبح التعديل نافذاً من تاريخ إشعار العميل به بكتاب يرسل بالبريد العادي على عنوان العميل المعتمد من البنك.
43. تبقى هذه الأحكام والشروط وأية تعديلات قد تطرأ عليها نافذة المفعول وملزمة للعميل طيلة حيازته للبطاقة ولغاية تسديد أي رصيد مستحق عليه في الحساب ، دون الإخلال بحق البنك في أي وقت بإنهاء اشتراك العميل في هذه الخدمة دون حاجة لإبداء الأسباب أو لتوجيه إشعار مسبق.

44. تختص المحاكم المحلية بنظر أي نزاع ناشئ عن أو متعلق بتفسير أو تطبيق هذه الأحكام والشروط أو استخدام البطاقة، ويسقط كل من البنك والعميل حقه في تبادل الإخطارات العدلية.